





## ندوات

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1036.















# القرارات الاقتصادية الجديدة تحتاج إلى مراجعة وتطبيقها يؤدي إلى قيام احتكارات الإفتتاح وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية



إبراهيم منصور

العدد الضخم من الطلبات يعني أن أسعار العملات سوف تشهد ارتفاعاً شديداً ملحوظاً خلال الأيام القليلة المقبلة على العملات الأجنبية. ويرى رجال الاقتصاد أن القرارات الجديدة متوقفة، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للوقوف في وجه الاحتكارات قبل قيامها. وفي مقدمة هذه الإجراءات تحديد العملة المصرية بفترة زمنية، تحديد وفق ظروف كل صناعة، والسيطرة على هبات البيع بالأسواق للصناعات الوطنية.

أثارت القرارات الاقتصادية التي أصدرتها مؤخرا حكومة الدكتور على لطفي بدو أفعال وتكتلات متباعدة، وتتلقى معظم هذه التكتلات عند نقطة واحدة، هي أن هذه القرارات وإن كانت تعتبر خطوة على طريق تشجيع الاستثمار إلا أنها لم تفلح في بعض التغيرات التي يمكن أن ترتب عليها نتائج سلبية، تتمثل في خلق احتكارات الإفتتاح والاحتكارات والقضاء على عنصر المنافسة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وسوف تنعكس هذه القرارات بآثار ملموسة على سعر صرف العملات الحرة وخاصة الدولار الأمريكي. فقد تلقت مصلحة الجمارك في الأسبوع الأول بعد صدور القرارات الاقتصادية ٢٠٠٠ طلب اعتماد بئكي من المستوردين، لاستيراد سلع من الخارج. وهذا



حركة الاستيراد والتصدير بالموانئ المصرية أصابها التذبذب والجليلة. بسبب تعدد وتضارب القرارات.

## من يحكم بإرادة مطلقة ينهب ويستغل بصورة مطلقة !

بقلم : الدكتور محمد منصور

لن لم يكن المقام مقام جدل نظري أو نقاش فلسفي حول التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ أو النظم السياسية أو الهيئات الاجتماعية... إلا أننا نرى من الضروري أن نوضح أننا نختلف في كثير من النقاط مع الفلسفة المادية للتاريخ، ونرى من تفسير الكثير من الأوضاع والأحداث، وعن إيضاح الواقع السياسي والاجتماعي في مصر... فليس خلاف ما تحببه الفلسفة المادية التاريخية مجرماً والأساسي والعمل الأساسي في التحليل والتفسير... ونعني بذلك العمل الاقتصادي... فإننا نعتقد في ضوء الكثير من الأحداث البارزة في تاريخنا أن العامل الاقتصادي رغم أهميته، إلا أنه لا ينفصل عن العوامل الاجتماعية والسياسية والعنصرية... وبالإضافة إلى ذلك فإن محاولة إختزال أسباب نشأة النظم أو تغيرها إلى الفقر، عليها إلى عمل اقتصادي محض هو متناقض في محاولة غير موفقة... وما يعني بوجه خاص أن ذلك في هذا المقام أن العامل الاقتصادي المحض (أي الملكية لوسائل الإنتاج) ليس هو العامل الحاسم، أو الأساس الذي ترتفع عليه جميع النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وليس صحيحاً دائماً أن من يملك القوة الاقتصادية تنتهي إليه السيطرة السياسية. حتى وإن الدولة إذا استعانت إلى كل لطيفة ملكة أو مجلس إدارة يرغب مصالح هذه الطبقة ويغريها احترامها، فإن الصحيح أن هذه الطبقة لم تنسب أسسها لنظامها الاقتصادي إلا من خلال سيطرتها السياسية... وطبقاً للتاريخ السياسي في مصر، فإننا نرى أن كل من يملك القوة الاقتصادية، وما كان يحكم مصر بصفة مطلقة هو الذي كان يملك القوى السياسية والسيطرة الاقتصادية... وما كان يحكم مصر في طول تاريخها... سوى مقننين حيث كان تولى الحكم يتم في معظم الأحيان بفكر المستور أو بالقرعة المبررة أو في إختيار قلة بفعل السياسي السلمي... وفي جميع الأحوال إن السيطرة الاقتصادية تالية للحكم وليس مبدئية إليه، وإن الدولة أو شخصها لها ولا يولفها إلا أو أمة... ولعل لتبع الدولة على سلامة هذا النظر تفيد السيطرة الاقتصادية في مصر... لا لمصلحة الشعب أو بعض طبقاته الدينية... كما يدعي... وإنما لمصلحة القلائد بحركة الجيش الذين تولوا الحكم... فلهذا كان ذلك سبباً من سبب (سواء في عهد ناصر أو السادات) هو السيل إلى التراجع والانسحاب، وتلك إلى خلق طبقة ملكة جديدة، ورثت طبقة النصف في المرات التي كان تأسس فيها النظام الاجتماعي السابق، ووجدت نفسها ملاحقة من تكوين هذه الطبقة الجديدة لم يتم بنجاح اقتصادي منتج أو مشروع... وإنما تم بعمل سياسي قدر هو الذبح المسلح بالقوة المادية جناً، وبإجراءات الحراسة والاعتقال والتأديب جناً آخر، وفي جميع الأحوال يتضح أن النظام الاجتماعي والسياسي في مصر، ليس هو الذي يملك القوة الاقتصادية، بل هو الذي يملك القوة السياسية، وتكونت هذه الطبقة بالظلمة والظلمة شرعية جيدة ليست إلا طبقة ملكة، وتكونت هذه الطبقة باستغلال وضع نفوذ رئيس الدولة من طريق سرية وحاشية... كذلك استقلال سلطاته ذات الرئيس التي تحولت إليه بمقتضى قانون تفويض غير دستوري يان بولكي هو شخصياً شراء السلاح وتوريده للقوات المسلحة... وهو ما يعني (والتأكد صراحة) لنص المادة ٨١ من الدستور) جعل رئيس الدولة قاض سلاحاً وقاتلاً، المحرك لتوريد السلاح لخدمة لواءه بالسرعة... فإذا علمنا أن جدارة السلاح من أشد التجارات المشوهة في عولنا الرعية بالزعم الفلكي التي تدفع فيها إحتكاك ضلعة الثورة التي تعود على رئيس الدولة التجار شخصياً من هذه التجارة... فضلاً عن نجوم زماره أخرى يجلبه، ليس من أبرزها، «الرجل السلفي» الشريف مروان... السكوت السلفي للمعلومات... والوسيط في أخطر المهمات... ولا يجوز لنا أن ننسى أن الشريعة الجديدة في طبقة المليونيرات (في عهد السادات) قد أصبحت مكاناً في صفوفها الأولى أسلحة الإفتتاح الاستثنائية للمغرب والاضطرابات وقيام ولائها مصر... ويعلمون غير السياسيين والموظفين والمعلمين استغلالاً لاختصاصات الدولة وانحرافاً لسلطانها العامة، وتشخييراً للنزول الرسمي.

## حكم الطاووس !

بقلم : الدكتور إبراهيم دوتوي أباقه

لعل شعب الحكومة التي يستعطفها... والشعب الذي لا يهتم بالسياسة ولا يولي بها لا يهتم به الحكم ولا يبالون بوجوده... وهذا حال الدنيا من أيام الفراعنة وملوك الطوائف... وإن يتغير هذا الحال إلا إذا تغير سلوك الشعب تجاه حكمه... ونحن نرى أن تدعى إلى الثورة... ولكننا ندعو إلى موانع لشعب من الجدي في التعامل مع الحكومة... فلن يفهم من أمر هذا البلد استمرار اللامبالاة والسلبية التي تتبع سلوك الملايين... والتي تجعل من الكلام في السياسة أو الاشتغال بها نوعاً من الشذو أو الجنون... وحكومات النظم الشمولية لا ترجو من شعبها أكثر من هذا... لا تتحمس من الصورة المثالية أكثر من أن تدعو لها بالسياسة وتحتجب تماماً عن الكلام فيها أو الاشتغال بها... والى الحكومة لحكومة الدكتور على لطفي وكل حكومة يستعطفها على شعب مستكين أن تتصرف في أموره بهذه الطريقة العشوائية التي كان آخرها مجموعة قرارات أغسطس الشهيرة... إن هذه القرارات كانت التي صدرت في يناير الماضي ليست سوى مجموعة من التعديلات البسيطة التي تخفي وراءها حقيقة... الإصلاحات الشبهية، التي أصاب الحكومة ورفض عليها التصرف في شؤون الاقتصاد بجزءات وتدابير لا تتعاقب جنوناً وإلزاماً وتزيد من خطورتها واستعجالها... وإن ملاحظة على هذه القرارات هو أنها اتخذت لجان الترشيح على الواردات واستبدالها بما لجة لخطر تحمل سلطاتها إلى خطر استمرار السلطة الملهمة أو إرثه استمرار السلطة المحظورة وهذه اللجنة الجديدة تعتبر في الواقع لجنة ترشيح على سلطة السلطان... وتأتي ملاحظة على قرارات أغسطس هو أنها كانت قوائم بوضع الرسوم الجمركية عندما غيرت تسعيرة الحديد بالدولار وجعلتها قرشاً ١٥٠ قرشاً بدلاً من ١٠٠ قرشاً وبعث ذلك زيادة على الضريبة الجمركية على المستوردين أو بمعنى أدق على المستهلكين... صحيح أن الحكومة خفضت الرسوم الجمركية وأبدت بعض ملامح من ملامح التساهل في الإجراءات الاقتصادية المستوحى بليبراليتها... ولكن هذا التخفيض قد أثر في الواقع على فرض الضريبة الضخمة للدولار... ولعلنا نلاحظ على هذه القرارات في الحقيقة والتطبيق اللذان ميزا اختيار مجموع السلع المحظورة وغير المحظورة... فبالإضافة إلى ما ذكرناه من ملاحظة... علماً بأن حبر الصنف لا يمنع في مصر ولابد من استيراد... والألا والوات الكفيلة محظورة على الرغم من وجود أنواع مدهمة من الأقمشة والأصواف لا تصنع في مصر... والمكبر في كل هذا سلع محظورة هذه القرارات ولا بالأصول لخطرنا مثل أحد الطاووس، ولعل الجبال التي أصاب هذه السلع إلى قلعة المحظورة بقصد أحد المليونيين، وأن طائر نادر وربما لم يسمع عنه أحد في مصر... ولا نعرف على حد علمنا أحداً استورد أحد الطاووس أو كله في مصر إلا في الأقاليم والمصريين الأجانب... ولعلنا نلاحظ من إضافة أحد الطاووس هذا إلى قوائم المحظورة... والحلقة، والبرقية في تعقيد الموانئ المصرية الذي لم يزل في حياضها طموحاً حياً أو ميتاً حتى يراه مطايا على الدوام... وراجع ملاحظة على هذه القرارات هو أن جميع السلع المستوعبة من الاستيراد في مصر مباحة في المملكة الحرة في بورسعيد ويمكن لأي مواطن بعد رحلة شاقة أن يشتريها من هناك... فما جدوى حظر وما مغزاه...؟ وأدوات المسألة، استغلال، واستغلال، فلا أقل من أن يفهم المستعطفون بهذا الشعب أن كل هذه القرارات والإجراءات لا تسعى إلا إلى هدف واحد وهو زيادة موارد الخزائن العامة التي ضربها الانحلال... ومحاولة سد العجز المتزايد في الميزانية التي يفوق عجزها هذا العام خمسة ملايين جنيه... هذا هو الغرض والهدف من كل هذه الألف والدوران... والأصل بطبيعة الحال هو إرضاء البنك الدولي الذي لا يزال يصر على ضرورة ضخمة لزيادة رؤوس الموائد... ولكن هيئات أن تنجح هذه الموائد العظمى في إبراء شيء من ذلك... فلن يفرط على تطبيق هذه القرارات زيادة موارد الميزانية بالمصروف التي تاملها الحكومة... خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار اللامبالاة والتفريط لهذه القرارات... فقد أضاعت إلى تعقيدات الاستيراد تعقيدات جديدة وإجراءات مطولة تجعل الاستيراد بالسياسة بعد كبير من السلع التي تطلبها الميزانية منه إلى أعمال البشر... والتعقيدات التي تولفها هذه القرارات الجديدة نفس التعقيدات التي تولفها أساليبها التي صدرت في يناير الماضي... فلتعلمنا جزء من سياسة الإغراق المتواصل التي ينفذها الحزب الوطني ولا يعرف لها بداً.

## عيب .. استقبلوا إرحمكم الله

بقلم عبد العزيز محمد

في هذه شديدة طرح الأستاذ محمود المرغاني موضوعاً موعداً... فقد نشر في العدد الأول من مجلة (أوراق عربية) الصادر في أول أغسطس ١٩٨٦ مقالاً لشر فيه إلى أنه قد طلع في وثائق غربة الجذرية الأمريكية في مصر من عام ١٩٨٥ أن مجلس محافظين في دم في عضوبته خمسة وزراء ووزراء لرييس الوزراء المصري... وأن إختيارهم قد تم... بأمرهم خدمت موعدة في تأسيس الفرقة أو التحصيل لها في مصر... وأن هؤلاء هم وزراء الاقتصاد والمالية والزراعة والبيوتات والكهرباء ووزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى... والأخرون من ذلك أن منهم أيضاً نواب رئيس الوزراء للدفاع والإنتاج الحربي والخارجية... وإذا كان الأستاذ المرغاني قد قدم النسخة هؤلاء بالا بصحوا أنفسهم موضع الشكات وبعدنا عن الحديث عن حيدة القرار المصري واستقلاليته... وبعدنا عن الحديث عن محاولات الهيمنة والتدبير التي تكرر القفص والأعصاب... فإن الأمر في حقيقة بنوعه على مقلدة مستوردة خطيرة... ويمكن السكوت عنها... فقد نشر في العدد ١٨٨ من الدستور في أنه لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهمة حرة أو عملاً خارجياً أو مهلاً صناعياً أو أن يشتري أو يتاجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يورجها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقبل شيئاً من ذلك... ويجمع قضاة الدستوري على أن هذا النص... وإن كان قد عد بعض الإشاعة... فإنه لم يجدد بها كلمة... وإن حكمه يدور مع علته... بلعده باصحاب المناصب عن كل شيء... وغير إلفاشه في تفاصيل وكلها موعجة... فقد انتشرت رداً من مجلس الوزراء أو من هؤلاء المعتبرين أو حتى مجرد تسمير... لكن المصنف أطلق على الجميع... والحق أن ذلك قد تم من أخطر الأخطاء... وأحسب أنه لا يكفي في القول بأن هذه عضوبه شريفة للوزير لا يمكن أن يكون عضو شرف في قلعة مهنية في مصر... فما بالنا بديعة أصحاب أعمال وشركات عملاقة... هي لتجنيب في كل الأحوال... والحق أن يحتاج إلى لجنة تحقيق فضيلة على أعلى مستوى... ويحتاج أيضاً إلى استئناف قانون محكمة الوزراء من نومه الطويلة... ويحتاج أولاً وأخيراً إلى شجاعة الاستقالة... وإن ياختارها من مصيرها... حتى يتفرغوا لتحقيق أهداف غرفة التجارة الأمريكية في مصر...

## تطبيق القرارات على بور سعيد في عام ١٩٨٧ بعد خطوة على طريق خلق المدينة الحرة نهائياً



الصنف الأجنبية والعربية اختلقت

## من الأسواق المصرية بعد فرض الرسوم الجمركية على استيرادها



تطبيق قرارات حظر الاستيراد على مرفئة بورسعيد وضبط ٧٩٪ من نشاطها التجاري بالتوقف والشلل التام

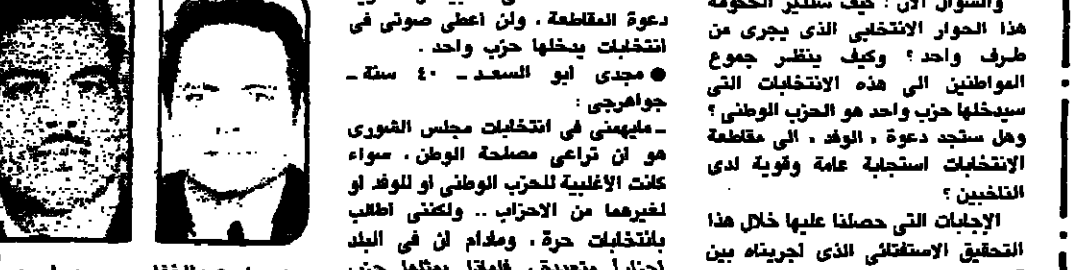
إلى قيام أنماط تجارية احتكارية... بالنسبة للسلع المحلية المحمية... ما لم توجد الإجراءات الاحتكارية... للوقوف في وجه هذه الاحتكارات قبل قيامها... وقد يكون هذا هو ما دفع الحكومة إلى تشكيل لجنة لإعادة النظر بصورة دورية في قوائم السلع المستوعبة... وإعطاء درجة من الأولوية للقرارات... ولكن هل يكفي هذا الإجراء للوقوف أمام الاحتكارات؟ يؤكد الدكتور إبراهيم الموسوي أن جدي إلى قرار اقتصادي لا يتحقق إلا بمساعدة الأثر وصمجه... وإذا كانت القرارات الجديدة قد تمت على إنشاء لجنة للمتابعة... فلنا نتخنى وتعيك من المنافسة الأجنبية بعد فترة

وتتسم القرارات الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة بقرارات إصلاح السوق الاقتصادي إلى قسمين يحتوي القسم الأول على بعض القواعد المنظمة لمعاملات الاستيراد والتصدير وحظر استيراد عدد من السلع شملت ٢٣ بنداً سلبياً، أما القسم الثاني فيشمل التعريفات الجمركية الجديدة التي سيجري العمل عليها على أساسها... وفيه وضع هذه القرارات تحدياً كبيراً إلى أن هناك سلعاً لا تنتج محلياً... أو لا يخلق الإنتاج المحلي منها حلجة الاستهلاك وهي السلع الضرورية... ومن الطبيعي أن تدعى هذه السلع من اليوم... أو أن يوضع حد أدنى للرسوم الجمركية المفروضة عليها... ولكن الإهم من ذلك هو أن تكون هذه القرارات بداية مناصرة على الطريق الصحيح... فيما يتعلق بسياسات الاستيراد والتصدير... فقد أكتوت مصر بقرار القرارات الاقتصادية المتطرفة... التي خلقت حالة من الريبة والوقفي الاقتصادية أدت إلى انخسار حجم الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال... فكم يصدر قرار بتأسيس لجان لترشيح الاستثمار... ثم يصدر قرار لاحق بالفلها... وتكرر تصير قراراً تكرر أصعب صياغات العملات الحرة... وباتت مصر صياغتها... ثم تصدر قرارات أخرى تلغي هذا الإجراء... وتس على ذلك قرارات الاستيراد بدون تحويل عملة... ثم القرارات الأخرى المضادة... وما إلى ذلك من بلبلة وتضارب

السلع الحق بالحماية وتعتد فلسفة القرارات الأخيرة على حظر استيراد بعض السلع... بهدف حماية الإنتاج الوطني... وخفض الطلب على العملات الأجنبية... بهدف رفع قيمة الجنية المصري... وخفض أسعار صرف العملات الأجنبية... إلا أن خبرات المصانع والمستوردين... ومن بينهم الدكتور إبراهيم الموسوي أباقه... أن استمرار هذه الإجراءات الاحتكارية... لن يخلق للشطن المالية بحزب الوفد... يرفضون أن تؤخذ قضية حماية الصناعة الوطنية على محمل الجد... لأنه من المفروض ألا تحمي الحكومة إلا الصناعات الوطنية القائمة على أسس سليمة... والقادرة على القيام بنفسها في المستقبل... أما بخصوص التمتع التي يراد إحداثها... فلنا نجد جسداً عليها في الاقتصاد المصري... الذي يجوز حياضها بأي حال من الأحوال... فالدكتور أباقه يرى أن حظر السلع المحظورة استيرادها... قد خلقت بين الحبل والنخل من تويات السلع والخضر يشمل بعض السلع الضرورية ونصف الضرورية... اعتماداً على أن هناك بدائل لها من الإنتاج المحلي... علماً بأن هذه البدائل لا تكون موجودة أصلاً... أو قد يكون إنتاجها غير كافٍ أو تنتج بمستوى رديء

من المصروف الاقتصادي... إن فرض الصنف الجمركية على توقيت علمية... يمنع استيراد السلع الأجنبية المشابهة... قد يؤدي في أسوأ حالاته

## استجابة شعبية واسعة لنداء الوفد بمقاطعة انتخابات الشورى



حسين عبد الغفار - محمد أحمد

القائمة المطلقة التي سببت وانا أؤيد دعوة المقاطعة... وإن أعطي صوتي في انتخابات يخطها حزب واحد... محمد أبو السعد - ٤٠ - ست - جوامع... لمهيتي في انتخابات مجلس الشورى... هو أن تراعى مصلحة الوطن... غيرت الانحياز للحزب الوطني وللووف أو... فاعلمنا من الحزب... ولكنني أطلب بالانتخابات حرة... ومما أن في البلد أحزاباً متعددة... فلما يخطها حزب واحد... إذا جرت الانتخابات على أساس اللامبالاة المطلقة... فاعلمنا... لأن مشاركة الأحزاب ضرورة وطنية... محمد محمد منصور - ٤٥ - ست - صاحب صلاحيات حلاله... سيطرة حزب واحد على شؤون البلد أمر نستحكر... أطلب بالانتخابات حرة... يسمع فيها أمسي مصلحة الوطن... حتى أكون صوتي لمن الس في المقاطعة... وأجده لقرار على الدفاع عن مصلحتي أما أن أرفع على التصويت لحزب واحد... فهذا يتناقض غير ديمقراطي بالمره... سلامة علام - ٣٢ - ست - أوجعي... الديمقراطية هي تعدد الأحزاب... وإذا انحصرت انتخابات مجلس الشورى على حزب واحد... فلن تكون انتخابات ديمقراطية... أنني أطلب الحكومة بعدم تجاهل لحزب المعارضة... والعلول من نظام القلعة... ولأن أن أدلي بصوتي في انتخابات مجلس الشورى

## نظام التوائم الطلاقة يفتح الفرصة كاملاً لتزوير الانتخابات



مستند الطويل

العدد الضخم من الطلبات يعني أن أسعار العملات سوف تشهد ارتفاعاً شديداً ملحوظاً خلال الأيام القليلة المقبلة على العملات الأجنبية. ويرى رجال الاقتصاد أن القرارات الجديدة متوقفة، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للوقوف في وجه الاحتكارات قبل قيامها. وفي مقدمة هذه الإجراءات تحديد العملة المصرية بفترة زمنية، تحديد وفق ظروف كل صناعة، والسيطرة على هبات البيع بالأسواق للصناعات الوطنية.

أثارت القرارات الاقتصادية التي أصدرتها مؤخرا حكومة الدكتور على لطفي بدو أفعال وتكتلات متباعدة، وتتلقى معظم هذه التكتلات عند نقطة واحدة، هي أن هذه القرارات وإن كانت تعتبر خطوة على طريق تشجيع الاستثمار إلا أنها لم تفلح في بعض التغيرات التي يمكن أن ترتب عليها نتائج سلبية، تتمثل في خلق احتكارات الإفتتاح والاحتكارات والقضاء على عنصر المنافسة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وسوف تنعكس هذه القرارات بآثار ملموسة على سعر صرف العملات الحرة وخاصة الدولار الأمريكي. فقد تلقت مصلحة الجمارك في الأسبوع الأول بعد صدور القرارات الاقتصادية ٢٠٠٠ طلب اعتماد بئكي من المستوردين، لاستيراد سلع من الخارج. وهذا

العدد الضخم من الطلبات يعني أن أسعار العملات سوف تشهد ارتفاعاً شديداً ملحوظاً خلال الأيام القليلة المقبلة على العملات الأجنبية. ويرى رجال الاقتصاد أن القرارات الجديدة متوقفة، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للوقوف في وجه الاحتكارات قبل قيامها. وفي مقدمة هذه الإجراءات تحديد العملة المصرية بفترة زمنية، تحديد وفق ظروف كل صناعة، والسيطرة على هبات البيع بالأسواق للصناعات الوطنية.

أثارت القرارات الاقتصادية التي أصدرتها مؤخرا حكومة الدكتور على لطفي بدو أفعال وتكتلات متباعدة، وتتلقى معظم هذه التكتلات عند نقطة واحدة، هي أن هذه القرارات وإن كانت تعتبر خطوة على طريق تشجيع الاستثمار إلا أنها لم تفلح في بعض التغيرات التي يمكن أن ترتب عليها نتائج سلبية، تتمثل في خلق احتكارات الإفتتاح والاحتكارات والقضاء على عنصر المنافسة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وسوف تنعكس هذه القرارات بآثار ملموسة على سعر صرف العملات الحرة وخاصة الدولار الأمريكي. فقد تلقت مصلحة الجمارك في الأسبوع الأول بعد صدور القرارات الاقتصادية ٢٠٠٠ طلب اعتماد بئكي من المستوردين، لاستيراد سلع من الخارج. وهذا

العدد الضخم من الطلبات يعني أن أسعار العملات سوف تشهد ارتفاعاً شديداً ملحوظاً خلال الأيام القليلة المقبلة على العملات الأجنبية. ويرى رجال الاقتصاد أن القرارات الجديدة متوقفة، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للوقوف في وجه الاحتكارات قبل قيامها. وفي مقدمة هذه الإجراءات تحديد العملة المصرية بفترة زمنية، تحديد وفق ظروف كل صناعة، والسيطرة على هبات البيع بالأسواق للصناعات الوطنية.



## نحن وأفريقيا والسودان (٢)

بقلم : د. د. وحيد رافت

سوفيتي، واضطر الصديق المهدي إزاء هذه التهديدات أن يصر بوقف الرحلات الجوية إلى الجنوب لحد وصول إشغال آخر، كما قرر العفلون في شركة الخطوط الجوية السودانية، الإضراب عن العمل في جميع الخطوط السودانية التي تخضع الجنوب.

● وإزاء الموقف خطورة بإعلان المتمردين في أغسطس عن عزمهم على الاستيلاء على المدن الأربع الكبرى في الجنوب (جوبا، دابو، مكال، بنيتو) وعوهم السكان المدنيين إلى إخلالهم حتى لا يعرضوا أنفسهم للخطر إذا ما ثبت أن هؤلاء بين قوات الحكومة والمتمردين؛ ولم يسع الصديق المهدي إزاء هذا المنعطف الجديد والذي قضى مؤلثا على الأقل على جهود السلام، إلا أن يعلن في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢١ أغسطس في الخرطوم أن حركة جارتان حركة أرمينية تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق العنف، وأن المواجهة العسكرية مع المتمردين في جنوب السودان أصبحت قضية قضية أرواح وحقوق السودانيين، وأن حكومة إثريت وقف الإتصال بهم، وإن لم تتخذ لهما من أجل السياسي المشكك.

● وهذا التمر في الجنوب الذي تحول إلى شبه حرب أهلية، يفتح الباب على مصراعيه أمام المتهربين من اللص في الماد الحرة، من أمثال العفلون الليبي معمر القذافي، للتسلل إلى القاطم السودان متزينين فرصة انشغال الحكومة في الخرطوم بمشاكلها الاقتصادية والإنسانية؛ وتزخر بعض المصالح فلا منذ ١١ أغسطس أنه قد تم تعزيز الوجود الليبي على الحدود الليبية السودانية، وفي منطقة من السودان متلقة دولة تشاد، وإن بعد الليبيين في إقليم دارفور السودانية في غربي البلاد، قد ازداد بصورة ملحوظة، وإن الليبيين قد وصلوا منذ بضعة شهور إلى القاطم عاصمة الإقليم من أجل تقديم المونة إلى السكان الذين يعانون الجفاف والأوبئة. غير أنهم لم يتكفوا بتزويد الأفياء والأدوية إلى الأهالي، بل أن صديق ضخمه تحو إلى على عتد عسكري كانت تصل إلى المنطقة ويقوم بإمراساته جنود ليبون لم يسجدوا السلطات السودانية بتفويضها، واستلمت الصلح المذكورة هذا التواجد الليبي المتكثف إلى الإقليم الذي كانت قد قدمت به ليبيا إلى الحكومة السودانية الانتقالية بين أبريل ١٩٨٥ وأبريل ١٩٨٦ للقيام في إقليم دارفور وإقليم النوبة الليبيين المائلين له، وأجرت لقاءات مع المسؤولين الليبيين للتشجيع والاستثمار في أنشطة القطاع، على غرار عقد التكال التي تلت تربية بين مصر والسودان في عهد النوري، وإن الحكومة الانتقالية للسودان لم تشر نهائيا على ذلك الإقليم الخروم، ولكن التخلي للليبيين يحول وضع حكومة الخرطوم الحالية أمام الأمر الواقع، كما ذكرت الحكومة السودانية في سفير فرنسا في الخرطوم لفت نظره حكومة السودان إلى التواجد الليبي المزدحم في منطقة جنتية، السودانية والمتطرفة لحدوث تشاد، وأقر باعتباره هذه المنطقة هدفا عسكريا إذا لم تقبلها القوات الليبية لتهدئة التكاثر القاطم في تشاد، الذي تتناهد فرنسا.

● ولتفتينا واجب المصالحة أن ننهي إلى الإشلاء السودانية الانتقالية بين أبريل ١٩٨٥ وأبريل ١٩٨٦ للقيام في إقليم دارفور وإقليم النوبة الليبيين المائلين له، وأجرت لقاءات مع المسؤولين الليبيين للتشجيع والاستثمار في أنشطة القطاع، على غرار عقد التكال التي تلت تربية بين مصر والسودان في عهد النوري، وإن الحكومة الانتقالية للسودان لم تشر نهائيا على ذلك الإقليم الخروم، ولكن التخلي للليبيين يحول وضع حكومة الخرطوم الحالية أمام الأمر الواقع، كما ذكرت الحكومة السودانية في سفير فرنسا في الخرطوم لفت نظره حكومة السودان إلى التواجد الليبي المزدحم في منطقة جنتية، السودانية والمتطرفة لحدوث تشاد، وأقر باعتباره هذه المنطقة هدفا عسكريا إذا لم تقبلها القوات الليبية لتهدئة التكاثر القاطم في تشاد، الذي تتناهد فرنسا.

● ومن دواعي العزلة أيضا أن التمر في جنوب السودان بدأ يأخذ أبعادا جديدة، رغم اللقاء الذي تم على هامش مؤتمر القمة الإفريقية في ليبيا، بين الصديق المهدي وجنوب جارتان زعيم المتمردين، فرغم ما نبع من سطوة الصديق المهدي في لقله مع القمة الإفريقية أثناء زيارته لموسكو في أغسطس، بوقف مساهماتهم المباشرة أو غير المباشرة (عن طريق ليبيا) للمتمردين في جنوب السودان، فقد أسقط هؤلاء ١٧ أغسطس طائرة مدنية سودانية وهي في طريقها من مكال عاصمة إقليم أعالي النيل إلى الخرطوم، مما أدى إلى مصرع جميع ركابها الستين، ومن بينهم مدير الشرطة في الإقليم وأفراد طاقم الطائرة، وهو لا شك تصعيد خطير في الصراع بين الحكومة المركزية في الخرطوم والمتمردين الجنوبيين، الذين استغلوا ويستولوا على طاعة من هذا الحدث الهجسي، وهدوا بأسقاط طائرته لظهور لبق الجنوب، حتى ولو كانت تابعة لهيئات الإغاة الدولية، وتحتل الدولة الأفريقية المتمردين من الجماعة في جنوب السودان، ودعمهم حوالي المليونين، مهددين بإسقاط جوعا إلى بيضاء أعلن الحكم العسكري لإقليم أعالي النيل واليمن من قبل الخرطوم، أن المتمردين استخدموا أسلحة الطائرة صواريخ (سام ٧ أرض-جو) محمولا كفا، ومن صنع

## أحياء القاهرة تسبح فوق بحيرة من الحياة الملوثة



القاهرة تسبح فوق ملايين متر مكعب أخرى، الشوارع والمباني، الجوفية، يقدرها الخبراء تنسرب إليها من شبكة الصرف الصحي المتهاكلة ويعرقل نشاط سكانها، وعلماء الجيولوجيا ولا يقتصر على كونه مرفضا، فكل تستطع المشروعات بتسعين مليون متر باطنيا مختلجا في جوف الأرض، فقد انتشر الطلح مكعب، وتتلقى هذه الأرض، فقد انتشر الطلح الجيرة كل يوم ثلاثة على السطح، ليسرق الغرق؟

مشروعات الصرف الصحي في أيدي لا تتجمع بالنقص وليس لها رصيد من الخبرة السابقة



أهالي المنطقة وحياتهم اليومية مع بحيرات المجارى

اطفال القاهرة يخوضون في مياه المجارى

مدينة مصر، ومخكمة مصر، ودار الكتب القديمة التي تحولت إلى متحف للفن الإسلامي، وهي ثلاث مؤسسات تتبع لثلاث من الوزارات الهامة: الداخلية والعمل والثقافة، فما هي حالة هذه المؤسسات الآن؟

مدينة الإمن انهارت أرضيتها بسبب المياه الجوفية الناتجة من طلع المجارى... أما جدران مبنى المحكمة فقد تشعبت بالمياه القذرة التي تسربت إليها... أما مبنى المتحف الإسلامي فمعرض للانهيار... هذا هو حال واجهة الحي... فما هي الصورة في شوارع وجواربه الداخلية؟ بحيرات ورك المجارى تكاد تغرق الشوارع، وتزحف على أسس المنازل، حتى لتكاد تهدد بوقف العمل في المصالح التجارية وورش الحرفيين، وأصالة الحياة الاقتصادية، في هذا الحي العريق بالمثل!

والأرجل في التفتيش مشروع المجارى

المكتب الاستشاري القاطم على تنفيذ المشروع، كان يعمل في الخرجية في حكومة البين... ثم تحول إلى لاجئ سياسي على أرض مصر الطبية... فما الذي أفعه في هذا المجل؟ ولماذا منعه من كل هذه الثقة، ووضعنا بين يديه مل هذا المشروع الكبير بفرغم من أنه ليس من كبار المهندسين المخرجين بخبرتهما أو سلفة أفعالهم؟ ولماذا تركنا الشوارع المزدحمة وخطورة شبكة المجارى، والحالة المتدهورة التي تزدت إليها شبكة الصرف الصحي تقدم هذا النموذج من أرض الواقع من أحد أحياء القاهرة القديمة العريقة، وهو حي الدرب الأحمر، الذي تتصمر واجهته

طفتح المجارى يزحف على الآثار والمتاحف ويعرقل النشاط اليومي في أحياء القاهرة

وقد اسند حل مشكلة المجارى، حل جذريا شاملا على مستوى القاهرة الكبرى، إلى المكتب الاستشاري الذي يملكه ويديره عبدالرحمن البيهني، وقد بدأ في تنفيذ هذا المشروع منذ حوالي ثلاث سنوات، إلا أن هناك تسريبات عديدة تحيط به، ولم تجد أجابة حتى الآن، رغم أن النائب الولدي على حافة، بل من هذه التسريبات في عدة نقاط أثيرا تحت قبة مجلس الشعب ونوجزها فيما يلي:

● هل روعي في المشروع حجم المياه الجوفية؟ حيث أن بعض علماء الجيولوجيا يقولون إن القاهرة تسبح فوق ٩٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية، بالإضافة إلى أن شبكة المجارى تسرب يوميا ٣ ملايين متر مكعب أخرى!

● لم تدرك الحكومة خرافة دقيقة لشبكة المجارى القديمة التي أنشئت عام ١٩١٢، والتي يتم على أساسها تنفيذ المشروع الجديد.

● في أعقاب البدء في تنفيذ مشروع المجارى الجديد، تشكك الأرض، واختار التربة، وديت الأسوار لتسبب بعض المنازل... لماذا قدمت الحكومة، أو ماذا أعدت لمواجهة هذه الآثار السلبية؟

لا بديل أمامنا، حتى لانتصروا جوعا في المستقبل، من زراعة وتعمير الصحراء. ومنذ سنوات طويلة، تحذر الدراسات من الانفجار السكاني، وتتعالى الصيحات بتحويل الرمال إلى حقول، وإلى الرقعة الضيقة جدا حول وادي النيل لم تعد تنسج لمزيد من البشر، بل هي - حاليا - تضيق بمن فيها، ولا نستطيع أن نتول كل من يقيم عليها، لذلك نضطر إلى استيراد غذائنا من الخارج... ورغم هذه الحقائق الأساسية التي لم تعد في حاجة إلى مناقشة، يبدو أننا نفضل عكس ما نشير به

تكتف إصلاح ٩٢ مليون جنيه وبدأت الإسراع.. ثم تحولت إلى صاري..

الدراسات، وتقيض مايفرضه الواقع، فتترك الصحراء تزحف على الأراضي الخضراء المنتجة! تشهد بذلك قصة ١٨ ألف فدان، تكلف إصلاحها ٩٢ مليون جنيه، ثم تركت لتستولي عليها الصحراء مرة أخرى، ولتعود إلى طبيعتها الأولى - جرداء قاحلة - وفي النهاية تضطر الجهات المسؤولة عنها إلى التخلص منها بالبيع في المزادات.. ثم يكتشف المشترون - فيما بعد - أنهم اشتروا الصخور بمقدمات باهظة، وباقسط يلزمون بدائها على مدى سنوات طويلة!

١٣٣ شق العمل بحوالي ثلاثة كيلومترات، دخلت الجمعية على أساس المياه متوافرة والأرض صالحة للزراعة، والشتلات موجودة بها، وأن المياه لم تصل حتى الآن، ومنذ ٦ سنوات يتألم من التني بعمق ٢٥٠٠ قرية جنتية، وأوقع أسلما سوية منذ عام ١٩٨١ لينة القسط ١٦٦ جنتيا ولم أخذ من الأرض ثمرة واحدة حتى الآن... ومزالت الأرض بورا وخرابا، ولحق من شدة الممعة التي تمر بها المنطقة، أخذ الدكتور - صاحب - رئيس جمعية ١٥ مايو يستغيث من الآخر بالمستولين فيمسحسات التي زرعت بالمستولين بالأسلحة إلى مساحة أربعة آلاف فدان أخرى تم إسماها غرب الجمام وتوسيع الطريق المرسوم لها وبناء قرية كفا بها ٢٠٠٠ مستول، ومخزن، ولما لم تصل لها المياه أصلا منذ عام ١٩٧٠، وديت المراوى والمصرف، وقف الطريق المرسوم لها، وحمرت مساحة أخرى غرب برج مصر الدولة بسق إلى أسفل فوى بعدم جواز اشتراك مثل هذه المجتمعات مع الجمعية المحلية، وبعد أن حصلت الجمعية على الأرض نسبت مديها الأصلي، ولقت بتوزيعها على الأعضاء توزيعا غير عادل، فل فيه نوع النكد مناصب الأسد وهو الأراضي الجيدة أو الصالحة للزراعة، ووزعت المساحات غير المرغوب فيها على باقي الأعضاء، ولم تطلق الشكاوى، والاستصحاء بالمستولين، في إصلاح الأراضي يقول أحد هؤلاء الأعضاء - عبدالرازق خوير - أنه يملك ٨ أفدنة في الحوض

في أول الستينات، وضعت الدولة خطة طموحا لإصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية، لاستغلالها في إنتاج الخضار والفواكه والمحاصيل الغذائية الأخرى، وبخلف في الخطة منطقة غرب النوبية، التي قسمت إلى ثلاثة قطاعات: القطاع الشمالي لمديرية التحرير، وقطاع مريوط، وأراضي إبيس.

بدأية طبية وفي قطاع مريوط، استهدفت الخطة إصلاح ١٨ ألف فدان، على الخط السككي لمحافظة مطروح، تمتد حتى قرب مدينة الحمام، وأنشئ جهاز خاص لتسوية الأراضي الواقعة في هذا القطاع، وباستخدام لهذا الغرض معدات منها ١٢٠ بولتوز، من الواحد منها - في ذلك الوقت - ٦٠ ألف جنيه، كما تم في كل مرة جديدة تصل من النوبية إلى الحمام، إلى هذه المنطقة بماء النيل، وبقيت عليها ثلاث محطات لرفع المياه، وبلغت تكلفة هذا المشروع ٩٢ مليون جنيه.

في نهاية عام ١٩٧٧، أعلن المستولون أنه تم إصلاح المساحة المستهدفة في الخطة - ١٨ ألف فدان - واستجابت الأرض، ونجحت زراعة القطن بها، واستقلت بطريقة علمية منظمة، وبلغت مساحات من الشجر المثمر، وأجريت عمليات الري في الأراضي المزروعة، وخلال ثلاث سنوات، أخذت الأراضي تزدن ثمارها، ولم تعد مساحاتها الحياة الانتقالية. وتحتل الأرض الجواء إلى مساحات من الخضرة المثمرة، وبقيت بها ثلاث قرى جديدة - (البيطار، النهضة،

## لا.. لا يا دكتور عبد الغفار

نشر الأستاذ الدكتور عبد الغفار عزيز بجمعية «الوفد»، في عدده الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٦ كلمة تحت عنوان «دعوة حق»، وقد نعى فيها على علماء الأثر سكونهم في واجب التمسك بالحكم والمحكومين، ونسي فضيلته أن رئيس المجلس الدعوة بكلمة أصول الدين، وإن علماء الدعوة - وهو واحد من بينهم - يقومون بإجواب النصيح للأمة الإسلامية جمعا، وألا ذلك ما تقوم به الهيئات الإسلامية وفي الجرائد اليومية وفي الكتب المطبوعة التي تلطخ على العلم الإسلامي وتزجج في سبيله ما طبعته الصحف وروز الفجر، وكذلك تسهمه بإزالة التلويثات وفي الجامعات الدينية التي نذرت نفسها للدعوة إلى الله.

وليس من المعقول أن يكون الدكتور عبدالغفار جلالا، وإنه المعقول أن يكون متجاهلا لحاجة في نفسه، أو يكون لا عن ولحقا في نفسه. الدكتور عبدالغفار عزيز إن العزيز هو الله (جده)، يتسائل فضيلته قائلا: «إن كبار العلماء وقلة الفكر الإسلامي في بلادنا وما هو موقفهم من قضية الشريعة الإسلامية بعد أن تأكد للجميع أن مجلس الشعب وتواب الأمة قد خدعوا الناس حين أقسموا لهم على تطبيق الشريعة، هكذا فعل الدكتور عبدالغفار تواب الأمة، وأما أئمة لثواب الشعب أن يدفعوا عن أنفسهم، وأن يبقوا للناس أنهم لم يصدقوهم، لأن الشعب الذي يصدق هؤلاء لا يصلح للتدنية عنهم، ولا يستحق أن يتل هذا الشرف العظيم.

ويشمال الدكتور عبدالغفار قائلا: أين الشيخ عبدالعزيز عيسى المعلم الكبير الذي تخطى من الملتين؟ وأين الشيخ المشد والطبيب النجار والحسين هاشم؟ وهم أعضاء مجمع البحوث الإسلامية الذين بدأ منذ الثمانينات يقبضون لأعذارهم؟ (مكدا قال الدكتور عبدالغفار وهو العالم الأخرى الذي يعلم أن الإجل بيد الله وأن الله التنازلي قد يبدأ للشعب الصديق قبل الشيخ الكبير). وأما القول للشيخ الغافل إن هؤلاء الذين تنازرت بأسلهم موجودون بحد الله على سلطة الدعوة، ويؤدون واجبهم في هذا العمل على أكمل الوجوه، ولعل المجمع يعلمون أن فضيلة الشيخ المشد قد اشتراك في تفتين الشريعة الإسلامية حتى تمت بحمد الله ووافقت اللجان المختصة في مجلس الشعب على ما جاء فيها ورقيتها إلى رئيس المجلس لمنقشتها وإقرارها، وأما الدكتور عبدالغفار قد سمعي بنفسه، وأما

أنا أعلم أن سياسته قد ترك الجامعة فترة طويلة ولحق إلى بلادنا العربية، وإسالة الآن بل قد نغته لجمع العمل أو لتبليغ الدعوة وهو رئيس اسم الدعوة بالآخر.

أياها الفضل: قبل أن ترى الشجرة الصغيرة في عين أخيط التني في المرآة أدرك ما في عينه، وحيدنا سوف تأتي إلى الحق ولا يضع من قدم الطريق، هذا.

ومن الله التوفيق.

د. د. / محمد الطيب النجار

رئيس جامعة الأزهر السابق، وعضو مجمع البحوث الإسلامية، ومجمع اللغة العربية، وعضو المجلس القومي للمختصة، وعضو اللجنة العليا للدعوة بمحافظة القاهرة

وانتهت حياة الأشجار التي صرفت عليها ملايين الجنيهات

على خميس تحقيق: علم من محترى الزراعة، فترك مساحات منها دون استغلال، ومختلفة للفقانون محسوبة.. وخمسة للافقانون وخمسة أربعة آلاف فدان، من الأراضي المستصلحة، لجمعية ١٥ مايو بالاشتراك مع محافظة مطروح والجمعية التعاونية المريوطية، بفرض استغلالها



وانتهت حياة الأشجار التي صرفت عليها ملايين الجنيهات

على خميس تحقيق: علم من محترى الزراعة، فترك مساحات منها دون استغلال، ومختلفة للفقانون محسوبة.. وخمسة للافقانون وخمسة أربعة آلاف فدان، من الأراضي المستصلحة، لجمعية ١٥ مايو بالاشتراك مع محافظة مطروح والجمعية التعاونية المريوطية، بفرض استغلالها

إحنا في إيه وأنتم في إيه ٩٩ !!

بقلم : المستشار محمد أبو علم

هؤلاء الأعضاء لا رأ لهم، وإن كان لهم رأي فلا يلتصق إليه أحد... فقط تكلفون الدولة كبرية بعرض جسدكم في الكيفيون

أنا في اقتصاد بلادنا شبه المنهار، وفي الأزمة المالية التي تتفلق، والناس الذين صاروا من خوف الفقر في فقر وفي الأسرار التي تشعل... والمستولون أين يجرون شربا وغربا نستكف ونسأل ونلم بلدنا لحسن ميزاننا فتدنا الدول الغربية، ونعيش على أمل تحليق هذه الوجوه، وينتدع علينا نائب الرئيس الأمريكي بعدما فرضنا له الأرض ورأا، وقبل أن أراجع أمريكا أشوف... كلنا مشدزون وهو ليس معه فليس دولتي... وأصحتنا تظلمين وعليها التزامات كثيرة... أحنا في هذا كله... في هذا الشغل والعناء كله وفيه نقرا عن قرار بدعوة الناخبين لانتخابات نواب أعضاء مجلس الشورى... مدينة والله مدينة غيرة وحلت بمصر.

ماذا المجلس الشورى الذي ولد في نوبة... ما في اختصاصاته وفوائده... ما التفع الذي عد على مصر منه... وماذا أو ساهم فعله إعطاه ولم يعطوا... ثم لحق بهم النصف الثاني خدا.

بالناس... لابد أن تعمل على جادا... أن انتخابات مجلس الشورى بإفلاها الناس بالوفاء والسخونة... إن يذهب ولا ٣ من الناس لداره بالسواهم، ويرغم أنفسهم... فلا أحد منهم أو يجب أن يذهب كخبة هذا المجلس سبعة... إن في انتخابات مجلس الشورى السابقة سمعت أن عدد الأصوات في إحدى الدوائر كان ستة آلاف صوت ولكن لم يذهب منهم إلا ستة فقط... وتحت الشورى على عتبة الانتخابات بعد ذلك في تسويد الأوراق... الناس قرأت من الورق، وجرام ثمن السداد الذي سئوه به أوراق الانتخاب... سواء بالقلعة النطقة أو بالقلة النطقة أو الغائمة السودا.



















